الأمم المتحدة

A/C.6/69/SR.3

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
27 October 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد مانونغي .....(جمهورية تترانيا المتحدة)

ثم: السيد غريبي (نائب الرئيس) ..... (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

14-62246 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٠٧: من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع) (A/69/209)

١ - السيد زويدو (إثيوبيا): قال إن هناك حاجة ماسة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب الذي يشكل ظاهرة معقدة ومتغيرة باستمرار. فحتى الآن، لا تزال استجابة المجتمع الدولي لتزايد استخدام الإرهابيين للتكنولوجيات الجديدة وشبكة الإنترنت لجمع الأموال والتجنيد والاتصال وللأغراض الدعائية غير كافية. وتتعامل إثيوبيا، إلى جانب بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية، مع مشكلة الإرهاب منذ أوائل التسعينات. غير أن التهديد ازداد منذ ذلك الحين بصورة كبيرة، على نحو ما تبين من الأعمال الإرهابية التي نفذتها حركة الشباب وغيرها من الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة.

٢ - وأضاف قائلا إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ينبغي أن تشكل أساسا لتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ولئن كانت الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية، يتعين على المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية مواصلة القيام بدور أساسي. وينبغي أن تكون الاستجابة المشتركة للمجتمع الدولي طويلة الأجل ومتعددة الأبعاد في طبيعتها وينبغي أن تعالج العوامل التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب وأن تكافح قدرته على الاستقطاب من خلال استخدام الحوار.

٣ - وأوضح أن حكومته اتخذت عددا من التدابير بموجب الاستراتيجية العالمية، بما في ذلك وضع تدابير تشريعية متعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وسن قانون لمكافحة الإرهاب ينص على فرض عقوبات قاسية على الإرهابيين المدانين. كذلك أنشأت مركزا للاستخبارات المالية للتنسيق بين مختلف المؤسسات المنخرطة في مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ووضعت إطارا قانونيا للتحقيقات المشتركة على الصعيد المشترك بين الوكالات والصعيد الدولي، بما في ذلك مع البلدان المجاورة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

٤ - ومضى قائلا إن إثيوبيا طرف في العديد من الصكوك الإقليمية والدولية بشأن مكافحة الإرهاب، وقد اتخذت عددا من التدابير القانونية والإدارية لتنفيذ تلك الصكوك والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. وهي تتعاون مع هيئات الأمم المتحدة في متابعة قائمة الخاضعين لجزاءات مجلس الأمن من أفراد وهيئات. وأكد مجددا التزام حكومته بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي تضم إثيوبيا في عضويتها.

٥ - واختتم قائلا إن المعايير المزدوجة لا تزال سائدة في مجال مكافحة الإرهاب. وشدد على ضرورة مساءلة الذين يؤيدون الجماعات الإرهابية، ولو بشكل غير مباشر، مؤكدا على أن الجهود الجماعية وحدها من شأنها أن تكون فعالة.

٦ - السيد فام كوانغ هيو (فييت نام): قال إن حكومته تشاطر المجتمع الدولي قلقه البالغ إزاء تصاعد الإرهاب وما يستخدمه من أساليب تزداد تطورا. وأكد أن الأعمال الإرهابية لا يمكن تبريرها، بصرف النظر عن شكلها وحوافزها، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة. وثمة حاجة إلى الأخذ بنهج متّسق من أجل مكافحة الإرهاب بشكل فعال على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد تم إحراز تقدم كبير في تعزيز التعاون في هذا الصدد في السنوات الأخيرة، واضطلعت الأمم المتحدة بدور رائد في هذا المجال. غير أن

تدابير مكافحة الإرهاب يجب أن تكون متسقة مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وسيادة القانون. وفي الوقت نفسه، ينبغي معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك عدم المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والظلم في جميع أنحاء العالم.

٧ - وأشار إلى أن القانون الذي اعتمدته فييت نام بشأن مكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٣ يضع طارا قانونيا لتحسين الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب ويعزز التعاون الدولي لفييت نام في هذا الصدد. وعلى الصعيد الإقليمي، واصلت فييت نام وغيرها من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بذل جهود جماعية لمكافحة الإرهاب تماشيا مع الاستراتيجية العالمية وجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة. وشاركت فييت نام أيضا في مشاريع تعاون وفي حلقات عمل بشأن مكافحة الإرهاب في إطار الرابطة، بما في ذلك الحوار بين الرابطة واليابان بشأن مكافحة الإرهاب، والتعاون بين الرابطة والاتحاد الروسي والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، والاجتماع الآسيوي الأوروبي. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، وفي إطار الحوار المشترك بين الرابطة واليابان، استضافت فييت نام حلقة دراسية إقليمية بشأن بناء قدرات موظفي الأمن المدني والحراس الذين يعملون لحسابهم الخاص من أجل منع الإرهاب ومواجهته.

٨ - وأكد أن فييت نام شاركت فييت نام بهمة في الجهود التي تقودها الأمم المتحدة من أجل تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، صدقت على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، والاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، لتصبح حتى الآن طرفا في ١٢ صكا دوليا لمكافحة الإرهاب. وأعرب عن تأييد حكومته للدور الرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، مضيفا أنها تدعو إلى الاستمرار في التنفيذ الكامل للاستراتيجية العالمية، وتشجع الدول الأعضاء على وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي وعلى اعتمادها. واختتم قائلا إن وفده يتطلع للعمل عن كثب مع الوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة لتنفيذ مشاريع المساعدة التقنية ومشاريع بناء القدرات ولتعزيز الإطار القانوني الوطني لمكافحة الإرهاب.

٩ - السيدة ناتيفيداد (الفلبين): كرّرت مجددا إدانة حكومتها بأشد العبارات للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأكدت على ضرورة بذل جهود مستمرة لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب على جميع المستويات، تماشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي جددت حكومتها التزامها بها في حزيران/يونيه ٢٠١٤ أثناء الاستعراض الرابع الذي يجري كل سنتين. كذلك اضطلعت المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية، مثل حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، بدور أساسي في تعزيز هذا التعاون؛ فعلى سبيل المثال، عززت اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب فعالية نظم العدالة الجنائية في جميع أنحاء المنطقة مع الحرص في الوقت نفسه على احترام سيادة القانون والحريات المدنية وحقوق الإنسان. وأشارت إلى الأهمية الخاصة التي يتمتع بها العمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في بناء القدرات وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، لا سيما بين وكالات الأمن وإنفاذ القانون. ويشكل الحوار بين الأديان والثقافات، القائم على احترام كرامة الإنسان والتفاهم والتسامح بين الشعوب ونبذ التطرف أحد الأساليب الرئيسية في مجال مكافحة الإرهاب؛ فهو يتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة.

١٠ - وأوضحت أن وفدها كان من بين مقدمي قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب لأنه يؤمن بضرورة اتخاذ إجراءات حازمة من أجل قمع الجماعة المعروفة بالدولة إسلامية في العراق والشام (داعش) وأيديولوجياتها الكاذبة. كما اعتُمدت مؤخرا تشريعات وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أجل تعزيز القانون المميز للبلد بشأن الإرهاب، ألا وهو قانون الأمن البشري. وقد أحاطت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية علما بالأعمال التي يضطلع بها مجلس مكافحة غسل الأموال في البلد، بما يتسق مع المعايير العالمية المقبولة. كذلك عُرضت ثلاثة مشاريع قوانين على البرلمان الفلبيني بشأن إدارة التجارة الاستراتيجية المتعلقة بالسلع ذات الاستخدام المزدوج واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

١١ - وأضافت قائلة إن الفلبين واصلت جهودها الشعبية الرامية إلى مساعدة أفراد المجتمعات المحلية على حماية أنفسهم من الدعاية الإرهابية والمتطرفة، وزيادة وعيهم الأمني وتدريبهم على منع وقوع الهجمات الإرهابية. فقد جمع برنامج كرة القدم من أجل السلام بين الأطفال من مناطق النزاع بهدف تحويل ثقافة العنف إلى ثقافة سلام. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، أنشأ الاتحاد الأوروبي ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، في مانيلا، الأمانة الإقليمية في جنوب شرق آسيا لمراكز الامتياز للتخفيف من حدة المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التي بدأت العمل مع حكومتها بشأن وضع خطة عمل وطنية للتخفيف من حدة هذه المخاطر. ووقعت الفلبين أيضا على مذكرة تفاهم مع إندونيسيا في أيار/مايو ٢٠١٤ بشأن مكافحة الإرهاب الدولي.

١٢ - وذكّرت بأنه رغم ١٧ عاما من المفاوضات، ما زال المجتمع الدولي يتناقش بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي. ويجب التحلي بالعزيمة السياسية من أجل اختتام المفاوضات. وأكدت من جديد دعم وفدها للجهود التي يبذلها الفريق العامل لوضع الصيغة النهائية للعملية المتعلقة بمشروع الاتفاقية الشاملة.

١٣ - السيد تشيفيك (تركيا): قال إن التهديد الإرهابي العالمي يشهد تطورا مستمرا، وأنه لا يتضاءل بل يزداد حدة. فقد بيّنت الهجمات الأخيرة التي شنها تنظيم داعش، والتي تترتب عليها آثار أمنية لا تطال المنطقة فحسب بل المجتمع الدولي بأسره، مرة أخرى أن هذا الخطر بطبيعته عابر للحدود ويتطلب استجابة عالمية. وقد دأبت تركيا، نظرا لتجربتها المريرة مع الإرهاب، على الدعوة إلى التعاون الدولي من أجل مكافحة هذا الخطر، بما في ذلك عن طريق بذل الجهود لبناء القدرات عند الاقتضاء. وفي هذا الصدد، أبرمت اتفاقات ثنائية مع ٧٠ بلدا في مجالات التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

١٤ - وأضاف قائلا إن تركيا ساهمت بهمة في عمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في تعزيز الأخذ بنهج متضافر إزاء مكافحة الإرهاب، وكانت طرفا في معظم الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب. وكان عمل اللجنة بالغ الأهمية في هذا الصدد. وأوضح أن تركيا تؤيد أيضا تنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، وقد سرّها قيامها بتيسير القرار بشأن نتائج الاستعراض الرابع الذي يعقد كل سنتين والذي أجري في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وهي تتطلع إلى استمرار التعاون مع جميع الشركاء في مرحلة ما قبل الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الاستراتيجية.

١٥ - وأشار إلى أن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، التي اشتركت تركيا في رئاسته، تناول ثلاث مسائل تثير قلقا متزايدا هي: تنامي ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتنامي استخدام الجماعات المسلحة للخطف طلبا للفدية، ونمو التطرف العنيف. وقال إن تقدم الجماعات المتطرفة في المنطقة، الذي يؤججه تدفق غير مسبوق للمقاتلين الإرهابية الأجانب قد استلزم الأخذ بنهج شامل، بما في ذلك بذل جهود من أجل معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى تبني الشباب للتطرف العنيف. ورأى أن نزع الشرعية عن الإيديولوجية والخطاب الإرهابيين أمر بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، أعلن عن ترحيب حكومته باعتماد قراري مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). وفي الوقت نفسه، نظرا لأن النزاعات المستمرة وفرت للجماعات الإرهابية ملاذا آمنا وفرصا للتجنيد، ينبغي تعزيز الجهود المبذولة لحل هذه النزاعات.

١٦ - كذلك شدد على ضرورة بذل جهود مستمرة من أجل منع الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وتهريب الأسلحة، بما أن الجريمة المنظمة تشكل مصدرا رئيسيا لتمويل الإرهاب. وينبغي أيضا توجيه رسالة واضحة للإرهابيين مفادها أنه لا يوجد لهم ملاذ آمن ولا يمكنهم الإفلات من العدالة. وينبغي تنفيذ مبدأ التسليم أو المحاكمة في سبيل تحقيق تلك الغاية.

١٧ - وأكد على أنه سيكون من الخطأ ربط أي دين، ولا سيما الإسلام، وهو دين السلام والتسامح، بالإرهاب. وأعرب عن إدانة وفده لأي نوع من التحريض على الكراهية أو التمييز الديني ضد المسلمين أو الأشخاص الذين يعتنقون ديانات أخرى. واختتم قائلا إن جميع الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب يجب أن تستند بشدة إلى المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون.

١٨ - السيد شيبانوفيتش (الجبل الأسود): قال إن الإرهاب يشكل تحديا عالميا يتطلب استجابة عالمية متكاملة. ويقع على عاتق كل دولة واجب رصد التهديدات الإرهابية المحتملة والعمل على منعها على النحو المناسب، ولكن هذه الجهود الوطنية يجب أن تكون مدعومة بتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد شارك الجبل الأسود بهمة في الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف لمنع الإرهاب وقمعه ودعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وسلّم أيضا بالدور الهام الذي تضطلع به فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ولجنة مكافحة الإرهاب.

١٩ - وأضاف قائلا إن المقاتلين الأجانب يشكّلون تهديدا كبيرا للأمن أكثر من أي وقت مضى، ولكن لا يوجد أي حل عسكري للمشكلة. ومن ناحية أخرى، يشكل القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا أداة قيّمة في هذا الصدد. وكان الجبل الأسود من أوائل البلدان التي قدّمت مشروع القرار وهو ملتزم بتنفيذه من خلال تعديل القانون الجنائي من أجل تحديد العقوبات التي ينبغي فرضها على المرتزقة الذين قاتلوا في بلدان أخرى. وشدد على أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وسيادة القانون تحظى في الوقت نفسه بأهمية قصوى، وبالتالي فإن الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب يجب أن تتم في إطار الامتثال التام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون اللاجئين الدولي.

٢٠ - وأوضح أنه رغم كون الجبل الأسود لم يشهد أي هجوم إرهابي، فإن الحكومة تسلّم بأن الإرهاب والجريمة المنظمة يشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، ولذلك فهي تعمل باستمرار على تحسين نظامها لمنع الأنشطة الإرهابية. وأشار إلى أن الجبل الأسود طرف في الصكوك

الدولية الرئيسية لمكافحة الإرهاب وهو ينفذ استراتيجية وطنية لمنع وقمع الإرهاب وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهو يعلق أهمية كبيرة على التعاون الدولي في تنفيذ الصكوك القانونية الدولية، وتبادل المعلومات والخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وتوفير المساعدة القانونية الدولية. واختتم قائلا إن بلده سيواصل استحداث تدابير تقنية وعلمية وتثقيفية لمكافحة الإرهاب، كما سيواصل اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن مواطنيه وتحقيق الرفاه والرخاء لهم كونه حصنا ضد الإرهاب.

٢١ - السيد الأطلسي (المغرب): كرر تأكيد إدانة حكومته للإرهاب بجميع أشكاله، مشددا على أنه لا يجب ربط الإرهاب بدين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وأضاف أن العالم يشهد حاليا تصعيدا لم يسبق له مثيل من التطرف العنيف والراديكالية، وأبرز مثال على ذلك هو سيطرة جماعة داعش الإرهابية على جزء كبير من الأراضي العراقية والسورية.

٢٢ - وأضاف قائلا إن الجماعات الإرهابية تستخدم جميع السبل المتاحة، بما في ذلك التكنولوجيا الجديدة وشبكة الإنترنت والشبكات الاجتماعية، لتجنيد أقصى عدد ممكن من الأفراد وللتحريض على الأعمال الإرهابية. ويجب على المجتمع الدولي العمل معا من أجل نزع الشرعية عن الأيديولوجية المدمرة التي يتبناها هذا التنظيم. وأكد أن هذه الجهود ينبغي ألا تقتصر على التدابير المتصلة بالأمن. وأوضح أن المغرب، التي عانى من هجمات إرهابية في الدار البيضاء في عام ٢٠٠٣ وفي مراكش في عام ٢٠١١، وضع نهجا شاملا يتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ويركز على تحقيق المستوى الأمثل من الحوكمة الأمنية وتحسين الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب، وساق القانون الذي اعتُمد مؤخرا لثني الشباب عن السفر إلى مناطق التوتر مثالا على ذلك، موضحا أن ذلك يشمل أيضا الجهود الرامية إلى مكافحة الاستبعاد الاجتماعي وتعزيز التنمية البشرية المستدامة وإعادة هيكلة الحياة الدينية على الصعيد الوطني. ومضى قائلا إن المغرب يخرّج أيضا أئمة شبابا، بما في ذلك من بعض البلدان الأفريقية والعربية الأخرى من قبيل مالي وكوت ديفوار وغينيا، يتم تدريبهم على مفهوم الإسلام المعتدل حتى يتسنى لهم نقل هذا التدريب إلى آخرين في بلدانهم. وقد اعترفت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بهذا التعاون بوصفه ممارسة جيدة. وقال إن وفد بلده ووفود البلدان الشريكة المذكورة آنفا تبادلت خبراتها في هذا الصدد، وأورد التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منطقة المغرب العربي مثالا على ذلك، في إطار جلسة إحاطة رفيعة المستوى عقدتها لجنة مكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بشأن التصدي للتحريض على ارتكاب أعمال إرهابية بدافع التطرف والتعصب.

٢٣ - وأعرب عن قلق بلده والمنطقة بأسرها من أن فصائل تابعة لتنظيم القاعدة تطمح إلى تشكيل دولة تمتد من المحيط الأطلسي إلى النيل، في حين أن فصائل أخرى في غرب أفريقيا ضالعة في زعزعة استقرار مالي قد انضمت إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وأعلن بعض الفصائل ولاءه لتنظيم داعش، وقد اكتسبت هذه الفصائل من الموارد المالية والتكنولوجية ما يكفيها لتتمكن من تهديد سيادة بعض الدول في المنطقة وسلامتها الإقليمية. ويجب على تلك الدول أن تضاعف جهودها الرامية إلى تنسيق وتبادل المعلومات من أجل مكافحة الخطر بفعالية. وتحقيقا لتلك الغاية، استضاف المغرب حلقة عمل بشأن التحديات الأمنية العابرة للحدود الوطنية في جنوب المحيط الأطلسي في الرباط في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ برعاية المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والمؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني بشأن أمن الحدود الذي شاركت فيه بلدان الساحل وغرب أفريقيا والمغرب،

والذي نتج عنه اعتماد إعلان الرباط. كذلك استضاف المغرب عددا من الاجتماعات الأخرى، بما في ذلك الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بالعدالة الجنائية وسيادة القانون التابع للمنتدى في الرباط في شباط/فبراير ٢٠١٢، الذي اعتُمدت فيه مذكرة الرباط بشأن الممارسات الجيدة لتحقيق الفعالية في أنشطة مكافحة الإرهاب في قطاع العدالة الجنائية.

٢٤ - وفي الوقت الراهن، يشكل التدفق الأخير لنحو ١٥ ٠٠٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من أكثر من ٨٠ بلدا إلى العراق وسوريا تهديدا رئيسيا للبلدان التي يتحدر منها هؤلاء المقاتلون وللبلدان التي يعبرون فيها وتلك التي يقيمون فيها. وعقد اجتماع الخبراء الأول في إطار مبادرة ''المقاتلين الإرهابيين الأجانب'' التي أطلقها المنتدى، بتنظيم مشترك بين المغرب وهولندا، في مراكش في أيار/مايو ٢٠١٤ من أجل مناقشة المسائل المتعلقة بالشرطة ومراقبة الحدود والجهاز القضائي وتبادل المعلومات. وفي الاجتماع الوزاري الأخير الذي عقده المنتدى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اعتمد المشاركون مذكرة لاهاي - مراكش بشأن الممارسات الجيدة للتصدي بفعالية أكبر لظاهرة ''المقاتلين الإرهابيين الأجانب'' وأيدوا إنشاء فريق عامل معني بمكافحة هذه الظاهرة، يتشارك في رئاسته المغرب وهولندا. وأضاف أن المغرب يؤيد أيضا خطة عمل بروكسل من أجل منع هؤلاء المقاتلين من السفر إلى سوريا ويرحب باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي كان المغرب أحد مقدميه.

٢٥ - وقال إن وفده يرحب بالاستنتاجات التي خلص إليها الاستعراض الرابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤، ويثني على الجهود التي تبذلها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب لتقديم المساعدة والتدريب إلى الدول الأعضاء، مؤكدا أن ذلك يجب أن تدعمه موارد كافية ويمكن التنبؤ بها. كما أعرب عن ترحيب وفده بالتعاون المثمر بين المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وفرقة العمل. واختتم قائلا إن حكومته لا تزال ملتزمة بجهود مكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٢٦ - السيد هويمان (إسرائيل): قال إن بلده يواجه تهديدا إرهابيا واسع النطاق ومستمرا. ففي صيف عام ٢٠١٤، اضطرت إسرائيل، مرة أخرى، إلى اتخاذ إجراءات في غزة من أجل حماية مواطنيها من هجمات حماس الصاروخية ومن ''أنفاق الإرهاب''.

٢٧ - وأضاف قائلا إن المجتمع الدولي قد أدرك الحاجة إلى وضع استراتيجية قوية من أجل احتواء التهديد الذي تطرحه الجماعات الإرهابية مثل تنظيم داعش. ويجب الأخذ بالنهج نفسه فيما يتعلق بالدول الراعية للإرهاب مثل إيران التي تتجلى بصماتها على مئات الحملات الإرهابية التي حصدت أرواح آلاف الأبرياء في جميع أنحاء العالم. وفي سوريا، أرسلت إيران قوات الحرس الثوري للقتال إلى جانب قوات الرئيس الأسد وأنفقت البلايين لكي تستمر الحرب الأهلية الدامية التي بلغ عدد ضحاياها نحو ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة. وفي لبنان، بنت جماعة حزب الله الإرهابية التي تدعمها إيران قدرات عسكرية أقوى بكثير من قدرات الجيش اللبناني. وفي غزة، قدمت طهران المساعدة لحماس لتزويدها بآلاف الصواريخ التي تُطلق على نحو متعمد ومنهجي على السكان الإسرائيليين.

٢٨ - وأعلنت حماس بوضوح في ميثاقها أن هدفها الرئيسي هو محو إسرائيل عن الخريطة. واعتبر أن حركة حماس تشترك مع المنظمات الإرهابية الأشد تطرفا مثل تنظيم

الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم بوكو حرام في نيجيريا، وحركة الشباب في الصومال، وحزب الله في لبنان، وتنظيم القاعدة، في مطامعها على الصعيد العالمي وفي ما تعتنقه من إيديولوجية متطرفة.

٢٩ - فالإرهاب لا يعرف حدودا وضحاياه ينتمون إلى جميع الأديان والثقافات والبلدان. وأعرب عن إدانة إسرائيل للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن دوافعه، وعن التزامها بمكافحته. وأكد أن إسرائيل تسلّم بالدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذه الجهود، وترحب بنتائج استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٤. وشدد على أهمية أن تبقى الاستراتيجية مواكبة لأحدث التطورات، معربا عن ترحيب وفده بالدعوة إلى تجديد الجهود الرامية إلى تنفيذ جميع الركائز الأربع للاستراتيجية بطريقة متكاملة ومتوازنة.

٣٠ - كذلك أعرب عن ترحيب وفده باتخاذ مجلس الأمن مؤخرا القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب مؤكدا أن إسرائيل تفتخر بأنها من مقدمي مشروع القرار. فهذا القرار يشكّل خطوة أولى هامة، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به لمواجهة الأعداد المتزايدة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وسوف تستضيف إسرائيل مؤتمرا دوليا بشأن هذه القضية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، يتم تنظيمه بالتعاون مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٣١ - وقال إن حكومته تبذل قصارى جهدها لكفالة أن تتماشى جميع تدابير مكافحة الإرهاب مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي. وعلى الصعيد الوطني، أعرب عن التزام بلده باحترام سيادة القانون والديمقراطية في إطار جهوده الرامية إلى مكافحة الإرهاب. أما على الصعيد الدولي، فإسرائيل طرف في الصكوك الدولية الأساسية لمكافحة الإرهاب الأساسية، وقد نفذت بالكامل قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). كما أنها كيفت تشريعاتها لضمان الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩).

٣٢ - وأعرب عن تأييد وفده لاعتماد اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي تشمل تعريفا واضحا للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ورأى أن عدم اعتماد اتفاقية من هذا القبيل من شأنه أن يقوّض الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، وقد يُنظر إليه على أنه انتصار الأمر الواقع للمنظمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم. وحثّ اللجنة على أن ترسل رسالة واضحة مفادها بأنه ما من قضية أو مَظلمة تبرر الإرهاب.

٣٣ - السيد مامابولو (جنوب أفريقيا): قال إن حكومته تمقت جميع أعمال الإرهاب باعتبارها انتهاكات أساسية للقانون الدولي وحقوق الإنسان. ورأى أن مؤتمر القمة التاريخي لمجلس الأمن المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ والمتعلق بالتهديد الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب جاء في أوانه؛ فللمرة الأولى على الإطلاق، شدد المجلس، في القرار الذي اتخذه، على أن مكافحة التطرف العنيف تشكل عنصرا أساسيا في الاستجابة الفعالة. وفي حين أن معظم المتكلمين قد أقروا بأن التدابير العسكرية والأمنية ضرورية في الأجل القصير، فقد شددوا على الحاجة إلى الأخذ بنهج شامل يعالج التهميش والنزاعات الطويلة الأجل، والعوامل الأخرى التي تجتذب التطرف.

٣٤ - وأوضح أن المفاوضات المتعلقة بمشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي تعثرت منذ عام ٢٠٠٠ خصوصا بسبب مشكلة تحديد الأعمال التي يتعين إدراجها في تعريف الإرهاب. وقد أعرب وفده، خلال دورة اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠

المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٣، عن قلقه من عدم القدرة فيما يبدو على إحراز تقدم، ورأى أن الوقت قد حان بعد ١٤ عاما للاختيار بين ثلاثة بدائل محتملة: أولها وأفضلها هو اعتماد مشروع الاتفاقية على أساس النص الذي وضع في عام ٢٠٠٧؛ والبديل الثاني هو تجميع نص واحد، يشمل جميع المقترحات، وتقديم توصية إلى الجمعية العامة بفترة توقف في العملية؛ والبديل الثالث هو الاعتراف بعدم التوصل إلى توافق في الآراء والتخلي عن الجهود الرامية إلى وضع اتفاقية. وقد اختارت اللجنة البديل الثاني. ويأمل وفده في أن تستفيد الدول الأعضاء من فترة التوقف الآنفة الذكر للتفكّر في المفاوضات بهدف التوصل إلى توافق في الآراء.

٣٥ - ورأى أن استمرار الاجتماعات السنوية دون مناقشة موضوعية أو تحرك ما، لم يعد له ما يبرره. وأضاف أنه لا جدوى من مواصلة الاجتماعات في منتديات مختلفة، بما يترتب على ذلك من نفقات باهظة، ما لم تكن هناك إرادة سياسية لاعتماد مشروع الاتفاقية. وإذا لم تتمكن الوفود من التوصل إلى توافق في الآراء على الرغم من الأحداث الراهنة، لا بد من اتخاذ خيارات صعبة.

٣٦ - السيد بيركايا (إندونيسيا): قال إن ظهور جماعات مثل داعش وبوكو حرام يبيّن أن الإرهابيين أصبحوا أكثر براعة في الطريقة التي يديرون بها عملياتهم وينفذون بها آليات التجنيد وجمع الأموال. وقد عانت إندونيسيا من هجمات إرهابية في الماضي، وفي الواقع لا يوجد بلد في مأمن من الإرهاب. ولئن كان من الضروري اتباع نُهُج متكاملة من أجل دحر هذا التهديد، فإن الأمم المتحدة يجب أن تحافظ على دورها الأساسي في الشراكة العالمية لمنع الإرهاب ومكافحته.

٣٧ - وحثّ على الترويج لقيمة السلام والتسامح، وذلك من أجل الحيلولة دون انتشار الأفكار الإرهابية. وأوضح أن إندونيسيا، بوصفها بلدا متعدد الثقافات، يمكنها أن تشهد على مدى فاعلية الحوار بين الأديان في تعزيز الانسجام ومكافحة الآراء متطرفة. وقد أدرجت إندونيسيا أيضا الحوار بين الإرهابيين المدانين ورجال الدين المعتدلين ضمن برنامجها للقضاء على التطرف من أجل مكافحة أوجه الجذب التي قد يتمتع بها الإرهاب ومنع أي تلاعب بالدين لأغراض إرهابية. وتتشارك إندونيسيا وأستراليا في رئاسة الفريق العامل المنشأ حديثا والمعني بالاحتجاز وإعادة الإدماج التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وهو الفريق المسؤول عن استكشاف أفضل الممارسات المتصلة بإدارة السجون وإعادة إدماج المجرمين المتطرفين العنيفين، بما في ذلك الإرهابيون. كما استضافت المنتدى العالمي السادس لتحالف الأمم المتحدة للحضارات في آب/أغسطس ٢٠١٤، الذي ذكّر بأهمية التسامح والاحترام وبالحاجة إلى ترجمة الحوار إلى إجراءات فعالة.

٣٨ - وأكد أن التعاون الدولي أساسي في مكافحة الإرهاب، وأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تظل الإطار المقبول عالميا لمثل هذا التعاون. ومن أجل تحقيق التنفيذ الكامل للاستراتيجية، ستواصل إندونيسيا الاضطلاع بدور فعال في بناء القدرات على مكافحة الإرهاب في الدول الأخرى، بما في ذلك من خلال مركز جاكرتا للتعاون في مجال إنفاذ القانون، الذي درّب أكثر من ١٥ ٠٠٠ من الضباط من أكثر من ٧٠ بلدا منذ افتتاحه في عام ٢٠٠٤.

٣٩ - ويعد الامتثال للإطار القانوني الدولي المقبول أمرا بالغ الأهمية لتعزيز التعاون بين الدول. وأشار إلى أن إندونيسيا هي من مقدمي قرار مجلس الأمن ٢١٧٨

(٢٠١٤) كما أنها طرف في عدد من الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي انضمت إليها في آذار/مارس ٢٠١٤.

٤٠ - ولئن كانت الجماعة الإرهابية التي تطلق على نفسها اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام تتصدر المشهد الحالي، فإن الإرهاب لا يمكن ربطه بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. فتنظيم داعش لا يمتّ بصلة إلى الإسلام وأفعاله تتعارض بشكل صارخ مع تعاليم ذلك الدين. وأضاف أن حكومته حظرت تنظيم داعش كمنظمة في إندونيسيا، واتخذت خطوات لثني الناس عن الانضمام إليه ولتشجيع المعتدلين على إدانة أيديولوجيته.

٤١ - وأوضح أن الإرهابيين لا يزالون يستغلون حالات عدم الاستقرار أو الاضطراب السياسي أو غياب سيادة القانون. ولذلك، فقد اعتبر أنه من الملح أن تقوم الأمم المتحدة بحل النزاعات في جميع أنحاء العالم والمساعدة في إحلال السلام والازدهار. واختتم قائلا إن الإرهاب لن يهزم بالقوة العسكرية وحدها؛ بل يجب التصدي له أيضا من خلال التنمية والتعليم والإدماج الاقتصادي والاجتماعي، أي بعبارة أخرى، من خلال الحوكمة الرشيدة.

٤٢ - السيدة كاسيسي - بوتا (زامبيا): قالت إن حكومتها تدين الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره؛ مؤكدة أن جميع أعمال الإرهاب تشكل أعمالا إجرامية لا إنسانية، وانتهاكا لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي. ويعي وفدها ضرورة بذل جهود موحدة من جانب المجتمع الدولي، لذلك فهو يدرك الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق جهود الدول الأعضاء وتعزيز قدراتها على منع الأعمال الإرهابية، ويدعم عمل الأمم المتحدة والهيئات الأخرى المتعددة الأطراف في استحداث أدوات عملية من أجل مكافحة الإرهاب.

٤٣ - وأضافت قائلة إن زامبيا قد سنت عددا من القوانين لتكمّل قانونها لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك قانون مركز الاستخبارات المالية والقوانين المتعلقة بمنع غسل الأموال والفساد؛ والمفاوضات والاتفاقات التي تجري للإقرار بالذنب؛ وحماية المبلغين عن المخالفات؛ ومصادرة عائدات الجريمة. وتعمل الحكومة أيضا على إنشاء مركز وطني لمكافحة الإرهاب بهدف توفير إطار عمل لتنفيذ قانون مكافحة الإرهاب، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وقراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١).

٤٤ - وأعربت عن ترحيب وفدها بالجهود التي تبذلها المنظمة لضمان حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب وأثنت على التدابير التي تتخذها لاستهداف تمويل الإرهاب. وسلّمت بنجاح الأمم المتحدة، من خلال عمل اللجنة السادسة، في وضع ١٨ صكا عالميا تنشئ إطارا قانونيا لمكافحة الإرهاب. واستدركت قائلة إنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من أجل ضمان التصديق على هذه الصكوك وتنفيذها على نطاق واسع، ولا سيما الصكوك الستة الأحدث عهدا التي تغطي الإرهاب النووي، والأخطار الجديدة والناشئة التي تهدد الطيران المدني والملاحة البحرية، وحماية المواد النووية.

٤٥ - وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها اللجنة المخصصة، فإن المفاوضات بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي لا تزال تواجه طريقا مسدودا. واختتمت قائلة إن وفدها يشجع جميع الدول الأعضاء على التعاون والتحلي بالمرونة بغية التوصل إلى نتيجة، داعية هذه الدول إلى التعاون التام في مكافحة الإرهاب وفقا للقانون الدولي.

٤٦ - السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلاده تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن دوافعه وهوية مرتكبيه. وأكد أن الأعمال الإرهابية

لا يمكن تبريرها تحت أي ظرف. وأكد أن الأمم المتحدة هي المنتدى الرئيسي لتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الإرهاب. وأعرب عن ترحيب وفده بالقرار المتخذ بتوافق الآراء في نهاية الاستعراض الرابع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي أشار للمرة الأولى إلى أهمية التصدي للتهديد الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، وعن ترحيبه أيضا باتخاذ قراري مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). وأكد أن نجاح الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب يستلزم التنفيذ الكامل لهذين القرارين والصكوك الدولية الأخرى لمكافحة الإرهاب وتجنب التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير. وشدد على ضرورة تفادي جميع المحاولات الرامية إلى التمييز بين الإرهاب ''الجيد'' و ''السيئ'' أو بين الإرهاب المعتدل والمتطرف، أو إلى ربط الإرهاب بنضال الشعوب التي تعاني من الاحتلال الأجنبي من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير.

٤٧ - ومضى قائلا إن وفد بلاده دأب، خلال السنوات الثلاث الماضية، على إبلاغ المجتمع الدولي بالهجمات الإرهابية الوحشية التي يرتكبها إرهابيون عابرون للحدود ومرتزقة أجانب يخوضون حربا بالوكالة في الأراضي السورية، كما أنه حذر مرارا وتكرارا من إمكانية انتشار هجمات من هذا القبيل إلى دول أخرى في المنطقة وفي سائر أنحاء العالم. ولفت الانتباه أيضا إلى أنشطة بعض الحكومات التي يُعرف عنها استخدامها للإرهاب كأداة من أدوات السياسة الخارجية عن طريق تمويل المقاتلين الأجانب التكفيريين المتطرفين وتدريبهم وتسليحهم وإرسالهم إلى سورية. وأشار إلى أن المجتمع الدولي قد لزم الصمت إلى أن تصاعد هذا التهديد إلى درجة لا يمكن تجاهلها. والحكومة السورية، التي كانت ولا تزال تقاتل تنظيم داعش وجبهة النصرة وغيرهما من المنظمات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة، قد سبق لها أن أبدت استعدادها للمشاركة في تحالف دولي أو إقليمي يحظى بشرعية دولية، أو المشاركة في تعاون ثنائي لمكافحة هذا الخطر. غير أن التحالف الدولي الذي تبلور الآن ضد تنظيم داعش تم تشكيله خارج إطار الأمم المتحدة. ومضى قائلا إن الموقع البارز الذي تحتله في إطار هذا التحالف بعض الدول الداعمة للإرهاب أثار شكوكا حول مصداقيتها ودوافعها وأهدافها، وتساءل عما إذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها سيجبرون الدول المعنية على إنهاء دعمها للإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وأعلن عن دعم حكومته لجميع الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب التي تكفل حماية حياة المدنيين الأبرياء، والتي تُبذل في إطار احترام السيادة الوطنية وبما يتفق مع القانون الدولي. وأكد أن الهجمات العسكرية ضد المنظمات الإرهابية لن تحقق أهدافها إذا كانت تنتهك المعايير الدولية وإذا ما تم شنها دون التنسيق مع الدول المعنية.

٤٨ - وقال إن بلده طرف في ١٠ اتفاقات دولية وفي عدد من الاتفاقات الثنائية بشأن مكافحة الإرهاب. وهو يواصل الوفاء بالتزاماته في هذا الصدد، على الرغم من أن بعض الجهات الفاعلة الإقليمية والعربية لا تقوم بذلك. وهو يبذل جهودا رامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد اعتمد عددا من القوانين لمكافحة الإرهاب.

٤٩ - وأوضح أن الجهود الدولية المشتركة لمكافحة الإرهاب ستظل دون جدوى طالما يجري تطبيق معايير مزدوجة وغض النظر عن إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل في الجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الأخرى، وما دام يُسمح لإسرائيل بمواصلة دعمها لجبهة النصرة وغيرها من المنظمات الإرهابية التي قامت مرارا وتكرارا بخطف واعتقال أعضاء في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، على النحو الموثق في تقارير الأمانة العامة بشأن هذه القوة.

٥٠ - وأعرب عن أمل وفده بأن يتم إنجاز المفاوضات بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، الذي لم يُعتمَد بعد رغم المرونة التي أبدتها بعض الوفود، وعن تقديره للجهود التي تبذلها اللجنة المخصصة في هذا الصدد.

٥١ - وكرر تأكيد دعوة وفده لبذل جهود مشتركة لمنع استخدام تكنولوجيا الاتصالات وشبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي ووسائط الإعلام لأغراض الدعاية الإرهابية والتحريض والتجنيد. وينبغي أيضا بذل الجهود من أجل وقف إمداد الجماعات الإرهابية بالأموال، ولا سيما من خلال السيطرة على أنشطة ما يسمى بالمؤسسات الخيرية، وعدم توفير الأسلحة والملاذ الآمن لتلك الجماعات وذلك من خلال مراقبة الحدود وتبادل المعلومات. وينبغي العمل على الحيلولة دون انتشار الفتاوى المتطرفة التي تهدف إلى تشويه سمعة العرب والمسلمين الآخرين ونشر الكراهية فيما بين الديانات والحضارات والثقافات. وأكد على ضرورة أن تخضع جميع الدول والكيانات والأفراد المتورطين في الأعمال والمعاملات المالية مع المنظمات الإرهابية، ولا سيما في قطاع النفط، إلى المساءلة. واختتم قائلا إن جميع النزاعات يجب أن تُحلّ بالوسائل السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٥٢ - السيد وانغ مين (الصين): قال إن الإرهاب قد اتخذ أبعادا جديدة، إذ بات الإرهابيون يتدربون في بلدان أجنبية ويستخدمون وسائط الإعلام الاجتماعية لأغراض الدعاية والتخطيط. وأضاف قائلا إن الحكومة الصينية تعارض دائما الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتؤيد الجهود الدولية المبذولة من أجل القضاء عليه. وشدد على ضرورة تكثيف تلك الجهود في ضوء التطورات الراهنة. وشدد على ضرورة الأخذ بنهج عدم التسامح المطلق لأن الإرهاب ينتهك حقوق الإنسان الأساسية. فالأعمال الإرهابية هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، بصرف النظر عن توقيت ارتكابها أو مكانها أو الجهة التي ترتكبها. وينبغي تفادي المعايير المزدوجة والانتقائية. وفضلا عن ذلك، لا يمكن ربط الإرهاب بانتماء عرقي أو ديني معيّن.

٥٣ - وينبغي الاضطلاع بالجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في إطار الاحترام التام للقانون الدولي، بما في ذلك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأحكام المتعلقة باستخدام القوة، ومع الاحترام الكامل لسيادة البلدان المعنية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ودعا وفده المزيد من البلدان إلى الانضمام إلى الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، وأعرب عن تأييده لوضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي من أجل تعزيز الإطار القانوني الدولي.

٥٤ - وأكد على أن التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب ينبغي أن يتم بقيادة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، معتبرا أن ذلك هو السبيل الوحيد للحفاظ على التضامن ولتنسيق الجهود بفعالية. وأعرب عن تأييد حكومته للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب باعتبارها أساسا لهذا التعاون، ودعا إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وزيادة التنسيق فيما بين الكيانات المعنية بمكافحة الإرهاب التابعة للمنظمة.

٥٥ - وينبغي لجميع البلدان أن تكثف جهودها الرامية إلى منع المنظمات الإرهابية من استخدام شبكة الإنترنت للترويج للإرهاب والعنف، ونشر الأفكار المتطرفة، والتحريض على الأعمال الإرهابية والتخطيط لارتكابها، وتجنيد الأفراد وتحويل الأموال. وينبغي أيضا تحسين جمع وتبادل المعلومات، وتكثيف جهود مكافحة الإرهاب الحاسوبي والتعاون لإقفال الممرات التي يستخدمها الإرهابيون للتحرك ووقف مصادر تمويلهم. وفي الوقت نفسه، ينبغي معالجة الأعراض والأسباب

الجذرية للإرهاب من خلال التدابير السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والإعلامية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي اتخاذ خطوات من أجل القضاء على الفقر وتعزيز التنمية البشرية.

٥٦ - واعتبر أن الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية تشكل تهديدا إرهابيا مباشرا وحقيقيا للصين. وأوضح قائلا إن هذه الحركة قامت خلال العام الماضي بتنفيذ عدة هجمات إرهابية عنيفة في الصين أسفرت عن وقوع إصابات كثيرة. وأضاف قائلا إن الحكومة قد ضاعفت جهودها الرامية إلى مكافحة الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية وغيرها من القوات الإرهابية في ''تركمانستان الشرقية'' من خلال تحسين جمع المعلومات، وهي بصدد صياغة قانون لمكافحة الإرهاب يهدف إلى معاقبة جرائم العنف والإرهاب، والحفاظ على الاستقرار والتعاون بشكل فعال مع المجتمع الدولي.

٥٧ - واستطرد قائلا إن حكومته تولي اهتماما كبيرا للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. وهي مشاركة في التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وقد أنشأت آليات للتشاور الثنائي مع عشرات البلدان. كما شاركت في محافل من قبيل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وكذلك في الأنشطة المضطَلع بها في سياق المجموعة مجموعة ''بريكس'' (الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند). وهي تدعم أيضا البلدان الأخرى في المنطقة في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب كما تقدم المساعدة إلى البلدان النامية.

٥٨ - السيدة دييغيز لا أو (كوبا): قالت إن حكومتها تدين جميع الأعمال الإرهابية أيا كانت دوافعها، بما في ذلك ما تتورط فيه الدول سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وأكدت على أن الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب ينبغي أن تكون شاملة كما ينبغي أن تشمل مشاركة مباشرة من الأطراف وتدابير للوقاية من الإرهاب وتدابير ترمي إلى معالجة أسبابه الجذرية.

٥٩ - وأوضحت أن الاستعراض الذي أجري مؤخرا لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أدى إلى اتخاذ قرار سلّم بالجهود التي تبذلها الدول والمنظمات الدولية لمكافحة الإرهاب، مع مراعاة الاختلافات الوطنية والإقليمية. غير أنها أوضحت أن هذا القرار لا يتضمن إدانة واضحة للأعمال الانفرادية التي تقوم بها بعض الدول التي أخذت على عاتقها الحكم على سلوك الدول الأخرى والتي تضع قوائم بدوافع سياسية تتعارض مع القانون الدولي. فهذه الأعمال تقوّض السلطة المركزية للجمعية العامة في حربها ضد الإرهاب. وأكدت أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة من أجل التشجيع على القيام بأعمال تخريبية لتغيير النظام أو من أجل القيام بأعمال من هذا القبيل غير مقبول وينبغي أن يرفضه المجتمع الدولي، وفقا للقانون الدولي. وأضافت قائلة إن ممارسة بعض الدول في تمويل أو دعم أو تشجيع استخدام شبكة الإنترنت والإذاعة والتلفزيون لنشر رسائل التعصب والكراهية ضد الشعوب أو الثقافات أو النظم السياسية الأخرى يشكل انتهاكا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وينبغي معالجتها في إطار الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب.

٦٠ - واعتبرت أن انتهاكات الميثاق ووجود الفقر وتعزيز كراهية الأجانب تغذي الأيديولوجيات المتطرفة. ورأت أنه من غير المقبول أن تعمد بعض الدول، بدعوى مكافحة الإرهاب، إلى ارتكاب أعمال عدوانية، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى، بطرق منها دعمُ تغيير النظام، وارتكابِ انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون

الإنساني الدولي، كالتعذيب والاختطاف والاحتجاز غير القانوني والاختفاء القسري والإعدام دون محاكمة. وتابعت قائلا إن كوبا، بوصفها طرفا في جميع الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، تكرر تأكيد التزامها بتعزيز الوظيفة الرئيسية للأمم المتحدة المتمثلة في اتخاذ تدابير ووضع إطار قانوني لمكافحة الإرهاب الدولي. وأكدت من جديد تأييد وفدها لاعتماد اتفاقية شاملة لمعالجة الثغرات التشريعية القائمة وأعربت عن تأييده لعقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لإعداد استجابة منظمة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وقد تمت عرقلة هذين الهدفين من قبل مجموعة صغيرة من الدول التي تدل أعمالها على أنها تفضل شن حرب على الإرهاب خارج إطار الميثاق والقانون الدولي.

٦١ - وأشارت إلى التقارير القطرية بشأن الإرهاب لعام ٢٠١٣ الصادر عن وزارة خارجية الولايات المتحدة التي كررت الادعاءات السخيفة المتكررة بأن كوبا راعية للإرهاب، رغم اعترافها بأن حكومة كوبا قامت بدعم واستضافة المفاوضات بين القوات المسلحة الثورية لكولومبيا وحكومة كولومبيا الرامية إلى إبرام اتفاق سلام بين الطرفين؛ مؤكدة أنه لا يوجد ما يشير إلى أن الحكومة الكوبية قدمت أسلحة أو تدريبا شبه عسكري للجماعات الإرهابية؛ وأن أعضاء من جماعة يوزكادي تا أسكاتاسونا في كوبا قد تم نقلهم بالتعاون مع الحكومة الإسبانية. والرغم من ذلك، تتغلب على العقلانية مرة أخرى اعتبارات سياسية وضرورة تبرير الحصار على كوبا بأي ثمن، هذا الحصار الفاشل والمرفوض بإجماع المجتمع الدولي. وأكدت أن الذريعة الوحيدة للادعاءات ضد كوبا هي وجود ''هاربين'' من النظام القضائي للولايات المتحدة فيها، ولا يوجد بينهم أي متهم بالإرهاب: فبعضهم مُنح حق اللجوء بصورة مشروعة، في حين أن البعض الآخر ممن ارتكب جرائم في الولايات المتحدة تمت محاكمته وإدانته حسب الأصول المرعية وقرر الإقامة في كوبا بعد أن قضى مدة عقوبته.

٦٢ - وأكدت أن أراضي كوبا لم تستخدم قط ولن تستخدم أبدا لإيواء الإرهابيين بعض النظر على أصلهم أو لتنظيم أعمال إرهابية أو تمويلها أو تنفيذها ضد أي بلد من البلدان، بما فيها الولايات المتحدة. وأعربت عن إدانة الحكومة صراحة لجميع أعمال الإرهاب، أينما ارتكبت وأيا كانت الظروف المحيطة بها أو دوافعها. وأكدت أن حكومة الولايات المتحدة هي التي تستخدم إرهاب الدولة سلاحا ضد البلدان التي تعارض سيطرتها؛ وبأنها تستخدم أساليب مشينة من قبيل التعذيب؛ وتستخدم تكنولوجيات عسكرية متقدمة، بما في ذلك الطائرات بلا طيار، لإعدام الإرهابيين المشتبه بهم دون محاكمة، بما في ذلك مواطنوها؛ وقد تسببت في مقتل العديد من المدنيين الأبرياء. وقالت إن كوبا كانت من البلدان التي عانت لعقود من أعمال إرهابية تم تنظيمها وتمويلها من أراضي الولايات المتحدة وتسببت في وفاة ٤٧ شخصا وإصابة ٢ ٠٩٩ شخصا بإعاقات. وفي الوقت نفسه، واصلت حكومة الولايات المتحدة إيواء الإرهابيين الكوبيين مثل لويس بوسادا كاريليس، الذي اشترك في تفجير طائرة الخطوط الجوية الكوبية في عام ١٩٧٦ التي لقي فيها ٧٣ شخصا حتفهم، بينما تستمر في حبس المناهضين للإهاب خيراردو إيرناندیس ورامون لابانيينو وأنطونيو غيريرو عن جرائم لم يرتكبوها.

٦٣ - واختتمت قائلة إن وفدها يرفض بشدة استغلال موضوع حساس مثل الإرهاب الدولي بغية استخدامه كأداة من أدوات السياسة العامة ضد بلدها، وطالبت بأن يتم شطب اسم كوبا عن القائمة المعدة بشكل انفرادي تعسفي، والتي تمثل إهانة للشعب الكوبي ووصمة عار في تاريخ حكومة الولايات المتحدة. كوبا، وهي ضحية من ضحايا

الإرهاب وبلد فقير يعاني من الحظر، لا تزال راغبة في المشاركة في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي.

٦٤ - السيد سينهاسيني (تايلند): قال إن حكومته تدين بصورة قاطعة جميع الأعمال الإرهابية، التي تُعد إجرامية ولا يمكن تبريرها إطلاقا، كما تقدم تعازيها لضحايا هذه الأفعال الشنيعة حول العالم، ولا سيما تلك التي نفذها مقاتلو الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأكد أن حكومته ملتزمة بالمشاركة بهمة في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على الصُّعد المحلية والإقليمية والدولية، وبتقديم جميع مرتكبي الأعمال الإرهابية إلى العدالة، على أساس مبدأ تسليمهم أو محاكمتهم. ولذلك، فقد أعرب عن ترحيب وفده باتخاذ قراري مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) بالإجماع مؤخرا، مما يدل على اعتزام المجلس الوفاء بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتؤكد تايلند مجددا، بوصفها عضوا مسؤولا في الأمم المتحدة، استعدادها لتنفيذ هذين القرارين والقرارات الأخرى ذات الصلة.

٦٥ - وأضاف قائلا إن حكومته تؤيد عمل المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب والهيئات الأخرى في مجال بناء القدرات والتنسيق الدولي كما تدعم الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي لا تستقطب فقط مشاركة الدول الأعضاء، بل أيضا الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وأشار إلى أن الاستعراض الرابع الذي يعقد مرة كل سنتين للاستراتيجية والذي أجري في حزيران/يونيه ٢٠١٤ أتاح الفرصة لتبادل المعلومات ومناقشة الجهود المبذولة للتنفيذ.

٦٦ - وأوضح أن تايلند صدقت على تسعة من الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وأنها تتخذ جميع الخطوات اللازمة للانضمام إلى الصكوك المتبقية. وأضاف قائلاً إن تايلند عملت بهمة في مجال حظر أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها من خلال مشاركتها في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وأوضح أن تايلند، بوصفها طرفا في اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب، تعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء الأخرى في الرابطة لضمان الفعالية في تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي، وغيرها من الالتزامات الدولية.

٦٧ - واعتبر أن إحدى الوسائل الفعالة لمكافحة الإرهاب تتمثل في وقف تدفق تمويل الإرهاب عن طريق سنِّ قوانين شاملة لمكافحة غسل الأموال. ونوه بأن حكومته قد عززت بشكل منهجي ضوابطها وتشريعاتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال؛ وتقديراً لنجاحها في ذلك، أعلنت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال في جلستها العامة في حزيران/يونيه ٢٠١٣ أن تايلند لم تعد تخضع للرصد في إطار عملية الامتثال لإجراءات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال لمكافحة غسل الأموال وتمويل مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي.

٦٨ - وأكد أنه يجب على المجتمع الدولي مواصلة بذل الجهود لمكافحة الإرهاب، لا سيما عن طريق تنفيذ الصكوك القانونية الدولية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة. ومع نشوء تهديدات جديدة، من قبيل احتمال استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل، واستمرار ظهور الإرهاب الناشئ محلياً وتطرف بعض الأفراد ذاتيا، وانتشار المعتقدات المتطرفة العنيفة في صفوف الشباب، وازدياد خطر الإرهاب الإلكتروني، باتت الحاجة إلى وضع اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ولذلك، فإن وفده يثني على عمل اللجنة المخصصة، ويرحب بالتقدم المحرز على صعيد وضع الصيغة

النهائية لمشروع الاتفاقية التي ينبغي أن تتضمن تعريفا واضحا ودقيقا بما يكفي للإرهاب، دون أي إشارة إلى ''إرهاب الدولة''. ورأى أن وضع صيغة نهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة شرط لا بد منه لعقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة.

٦٩ - واختتم قائلاً إنه لا بد من التعامل مع الأسباب الكامنة للإرهاب بالتوازي مع الجهود الرامية إلى تعزيز النظام القانوني الدولي وإنفاذ القانون. وينبغي أيضا إشراك الجهات الفاعلة من غير الدول. كذلك ينبغي إذكاء الحوار بين الحضارات من أجل تعزيز التفاهم بين المعتقدات والثقافات، مؤكدا على ضرورة أن تمتثل جميع أنشطة التصدي للإرهاب للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٧٠ - السيد ثورنبيري (بيرو): قال إن حكومته تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وهي ملتزمة بمكافحته من خلال المبادرات المتعددة الأطراف على نحو شامل ومتوازن، مع التقيد الصارم بالميثاق والقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين. وأعرب عن تأييد حكومته للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وترحيبها بالاستعراض الذي يعقد مرة كل سنتين والذي أجري في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتوقع أن يسفر استعراض فترة السنتين المقبل، الذي يتزامن مع مرور ١٠ سنوات على اعتماد الاستراتيجية، عن إجراء تقييم أكثر شمولا. وأضاف قائلا إن وفده يعلق أهمية أيضا على الإسراع في اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي من شأنها أن تتضمن تعريفا قانونيا للإرهاب، كما أبدى استعداد وفده للمساهمة في الجهود التي يبذلها الفريق العامل المنشأ بهدف الانتهاء من العملية المتعلقة بمشروع الاتفاقية.

٧١ - وأكد أن بيرو، وبعد أن عانت من العنف لأكثر من عقدين من الزمن على أيدي الجماعات الإرهابية، الأمر الذي تسبب في معاناة إنسانية بالغة وخسائر مادية كبيرة، تعتزم معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب وكذلك معالجة مشكلة الجماعات المرتبطة بالإرهاب، بما في ذلك المنظمات الواجهة. وأوضح أن الحكومة سرّها ما لاحظته من أن قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦٨ بشأن استعراض الاستراتيجية العالمية قد سلّم أيضا بضرورة أن تحول الدول الأعضاء دون استغلال المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية والمنظمات الخيرية من جانب الإرهابيين ولصالحهم، وأهاب بهذه المنظمات منع محاولات الإرهابيين لاستغلال وضع تلك المنظمات والتصدي لتلك المحاولات.

٧٢ - وأضاف قائلا إن بيرو، وكمؤشر على التزامها بالحرب ضد الإرهاب، طرف في الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وفي اتفاقيات أخرى. كذلك تعلق حكومته أهمية كبرى على التصدي للخطر الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. فهؤلاء المقاتلون يمكنهم أن يؤدوا إلى زيادة حدة النزاعات وإطالة أمدها وجعلها أكثر استعصاء على الحل، كما يمكنهم أن يشكلوا تهديدا خطيرا لدولهم الأصلية والبلدان التي يعبرون فيها والبلدان التي يقصدونها. وفي هذا السياق، أشار إلى إن وفده أحاط علما باتخاذ مجلس الأمن مؤخرا القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

٧٣ - وأكد على ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة على الصعيدين الوطني والدولي، مع التقيد بالأركان الأربعة للاستراتيجية العالمية، من أجل التصدي لخطر الإرهاب من أجل جميع البلدان ومن أجل السلم الدولي.

٧٤ - تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غريبي (جمهورية إيران الإسلامية).

٧٥ - السيد كوروما (سيراليون): قال إن حكومته تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، سواء إذا وقع في الشرق الأوسط أو في آسيا أو أفريقيا أو في أماكن أخرى من العالم. فالإرهاب يشكل خطرا على المجتمع الدولي بأسره وبالتالي فهو يستلزم استجابة متضافرة. وقد بات لدى الإرهابيين مهارات واستراتيجيات متطورة من أجل تنسيق أنشطتهم وتمويلها كما باتوا يؤثّرون على الدول الهشة بشكل مثير للقلق. ولا يمكن أن يكون هناك أي تبرير للتدمير المتعمد للبنية التحتية، والقتل الوحشي بما في ذلك ذبح الأبرياء، واغتصاب النساء والفتيات. وأكد أن حكومته تدين المحاولات الرامية إلى تبرير هذه الأعمال باسم الإسلام. فالذين يمارسون الإسلام الحقيقي هم أشخاص محبون للسلام يسعون إلى تطور الجنس البشري وتقدمه. وليس من المقبول بالنسبة لمجموعة صغيرة من الناس محاولة فرض إرادتها وأيديولوجيتها الخاطئة على الآخرين عن طريق استخدام القوة والأساليب الإرهابية؛ وينبغي أن يكون الناس أحرارا في اختيار نوع الحكومة التي يرغبون بالعيش في ظلها. وأضاف قائلا إن الإرهاب يقوض أيضا التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الصغيرة كما يقوض تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٦ - وقال إن وفد بلده يثني على العمل الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وأعرب عن ترحيب وفده بمبادرات الأمين العام فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وتأييده لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب، بما في ذلك القرار الأخير المتخذ بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. كذلك أعرب عن دعمه للفريق العامل في مهمته المتمثلة في التعجيل بإنجاز مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، وحث جميع الدول على أن تضع خلافاتها جانبا من أجل تمهيد الطريق أمام الاتفاقية المقترحة.

٧٧ - وقد صدقت سيراليون على عدد من الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، وهي تعمل على سن قوانين وطنية تتفق مع المعايير الدولية. كما أنها تواصل العمل عن كثب مع شركائها ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب.

٧٨ - ومن أجل إحباط أنشطة الإرهابيين، ينبغي تحديد مصادر تمويلهم وإيقافها. وينبغي أيضا عدم إتاحة الفرصة للإرهابيين للحصول بسهولة على الأسلحة والذخائر؛ ولذلك فإن حكومته تدعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة تجارة الأسلحة إلى القيام بذلك. ودعا إلى تعزيز تبادل المعلومات فيما بين الدول، وتعزيز قدرات الدول الصغيرة في مجال استخبارات مكافحة الإرهاب ومكافحة غسل الأموال. كذلك حثّ الدول على الإسراع بسن قوانين صارمة لمكافحة الإرهاب. وشدد على ضرورة أن تكون الاستراتيجيات التي تتبعها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أكثر تنسيقا، وعلى إيلاء الأولوية إلى تقديم الدعم لضحايا الإرهاب. وأضاف قائلا إنه ينبغي تحديد وتسمية البلدان التي زوّدت الإرهابيين بالدعم وقدمت لهم التمويل والتدريب ووفرت لهم الملاذ الآمن، كما ينبغي كشف هوية مرتكبي الجرائم الإرهابية ومحاكمتهم.

٧٩ - واعتبر أن الحرب ضد الإرهاب يجب أن يتم في إطار الامتثال للقانون الدولي العام والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ومع احترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها. وينبغي تكريس المزيد من الوقت والطاقة لحل النزاعات الطويلة الأجل، ولا سيما في الشرق الأوسط.

كذلك يجب تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب تنفيذا صارما من جانب جميع الدول الأعضاء. واختتم قائلا إن وفده يضم صوته إلى أصوات الآخرين في الدعوة إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى لمناقشة الإرهاب وأسبابه ونتائجه مناقشة متعمقة من أجل التوصل إلى حل دائم.

٨٠ - السيدة أونانغا (غابون): قالت إن حكومتها تدين بشكل قاطع الأفعال البشعة التي يرتكبها الإرهابيون، وهي أفعال لا تظهر أي احترام لحياة الإنسان ولا للقيم الإنسانية. وتستلزم أشكال الإرهاب المتغيرة باستمرار استجابة مشتركة من جانب المجتمع الدولي في إطار الامتثال التام للقانون الدولي. وأعلنت تأييد وفد بلدها لقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي يرمي إلى تعبئة المجتمع الدولي للتصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وأشارت إلى أن الدول الأعضاء، باعتمادها استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، أكدت مجددا التزامها بمكافحة الإرهاب الدولي. وفي السياق نفسه، شجع وفدها الدول التي لم تصدق بعد على جميع صكوك الأمم المتحدة التي تشكل الإطار القانوني للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب على القيام بذلك.

٨١ - واستطردت قائلة إن جميع البلدان تتعرض لآفة الإرهاب، ولكن ليست لديها جميعا قدرات متساوية لمكافحة الأساليب المتطورة التي يستخدمها الإرهابيون. ولذلك، فإن وفدها يدعو إلى أن تراعي المساعدة المقدمة للبلدان النامية في مجال بناء القدرات الاحتياجات المحددة للبلدان الأفريقية، على سبيل المثال، والتهديدات التي تواجهها تلك البلدان. واختتمت قائلة إن مكافحة الإرهاب مسؤولية جماعية، ولكن ينبغي أن يتم ذلك بما يتفق مع الالتزامات الدولية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والقضاء على الفقر.

٨٢ - السيد أجاوين (جنوب السودان): قال إن الإرهاب لا يعرف حدودا وليس له دين أو لون، مؤكدا أن حكومته تدين جميع أشكاله ومظاهره. وستستغرق مكافحة الإرهاب سنوات عديدة، وستُستخدم فيها موارد كان من الممكن تخصيصها للبرامج الإنمائية. غير أنه أكد أنه إذا تم بذل جهود جماعية، فإن الإرهاب سيُهزم في نهاية المطاف. وأكد على ضرورة أن تكون جميع الإجراءات المتخذة لمكافحة الإرهاب متفقة مع ميثاق الأمم المتحدة، وأن تتقيد بدقة بقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين.

٨٣ - وأعرب عن قلق حكومته العميق من بطء المفاوضات الجارية بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. ورأى أنه قد تم تبديد وقت ثمين في محاولة تعريف الإرهاب بدلا من التركيز على وضع استراتيجية دولية واضحة لمكافحته. وفي حين تستمر النقاشات والاختلافات بشأن مسائل تتصل بالدلالات اللفظية، سيُزهق المزيد من الأرواح حول العالم وستضرر الممتلكات من جرّاء الأعمال الإرهابية.

٨٤ - وقد تعرضت أفريقيا الشمالية والشرقية للتدمير بسبب الأعمال الإرهابية، وأُزهقت أرواح عديدة دونما داعٍ. ولا تزال ذكرى الهجوم على مركز تسوق ”وستغيت“ في كينيا حاضرة في الأذهان. وأضاف قائلا إن تشويه وقتل المدنيين الأبرياء في أوغندا، وفي بعض الأحيان، في جنوب السودان من جانب جيش الرب للمقاومة أدى إلى انعدام الأمن وتشريد السكان من ديارهم. ومع ذلك، فإن جيش الرب للمقاومة وغيره من المنظمات الإرهابية التي تنفذ عملياتها في المنطقة دون الإقليمية ليست الجهات الوحيدة التي تشكل تهديدا لأمن دولة جنوب السودان الفتية

ولاستقرارها. فالبلد يواجه حركة تمرد جديدة بقيادة ما يُسمى بالحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أدت إلى قتل وتشويه آلاف المدنيين الأبرياء في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في بلدات بور وملكال وبنتيو. وأساليب القتل والتعذيب التي تستخدمها هي نفس الأساليب التي تستخدمها المنظمات الإرهابية الأخرى في جميع أنحاء العالم. وتدعو حكومته المجتمع الدولي إلى إدانة المنظمة وعدم منح أعضائها ملاذا آمنا.

٨٥ - ورأى أن بذل جهود فعالة لمكافحة الإرهاب يتطلب وجود مؤسسات قوية. وأوضح أن حكومته، ورغم عملها بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، قد أعربت عن بالغ قلقها إزاء الولاية الجديدة للبعثة التي لم تسمح لها بتلبية الطلبات المقدمة من الشركاء على الصعيد الوطني والحكومي والمحلي من أجل الحصول على المساعدة في الأنشطة الهامة لبناء قدرات المؤسسات الحكومية، بما في ذلك مؤسسات القطاع الأمني. ومن شأن ذلك أن يؤثر سلبا على قدرة البلد في مكافحة الإرهاب. ولذلك تهيب حكومته بالشركاء المحليين والدوليين وبمجلس الأمن بمواصلة توفير هذه المساعدة.

٨٦ - السيد ماديمي (الهند): قال إن الإرهاب قد برز باعتباره قوة رئيسية لزعزعة استقرار النظام العالمي وتهديدا أساسيا له. وقال إن حكومته تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك الإرهاب العابر للحدود الذي ترعاه بعض الدول. وشدد على ضرورة الأخذ بنهج قائم على عدم وجود قضية أو مظلمة يمكن أن تبرر عدم التسامح إطلاقا إزاء الإرهاب. وقال إن وفده قد شارك في المناقشة بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب في مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛ مشيدا بالمجلس لإنشائه إطارا معياريا جديدا لمعالجة هذه المسألة. وأعرب عن أمل وفده بأن يتم تنفيذ هذا الإطار تنفيذا فعالا.

٨٧ - واعتبر أن للجمعية العامة أيضا دورا هاما في الحرب ضد الإرهاب الدولي. وقال إن وفده يعلق أهمية على إبرام مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، وأثنى على عمل اللجنة المخصصة في هذا الصدد. وقال إن وفده يؤيد النص الذي قدمته المنسقة في عام ٢٠٠٧، وأعرب عن أمله في أن تنظر جميع الدول في الخطوات الرامية إلى التوصل إلى صيغة نهائية للنص أثناء المناقشات الجارية في إطار الفريق العامل التابع للجنة في الدورة الحالية. وقال إن حكومته تؤيد جميع الجهود الأخرى، لا سيما تلك المبذولة تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل تعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك تبادل المعلومات، في مكافحة الإرهاب. وقد شاركت الهند في جميع المبادرات العالمية الرئيسية، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وهي أيضا طرف في ١٤ صكاً من الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب.

٨٨ - ونوه بأن الهند، وعلى الصعيد الإقليمي، طرف في اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بقمع الإرهاب لعام ١٩٨٧، وبروتوكولها الإضافي لعام ٢٠٠٤، كما أنها قد صدّقت على اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية لعام ٢٠٠٨، وهي تعمل كذلك مع البلدان الأخرى الأطراف في الرابطة من أجل تعزيز التعاون القائم بينها في مجال مكافحة الإرهاب. أما على الصعيد الوطني، فقد أقرت الحكومة تشريعات تتناول الإرهاب من جميع جوانبه، بما في ذلك التآمر والتحريض، وتمويل الإرهاب، وإيواء الإرهابيين، وحيازة أو استعمال المتفجرات والأسلحة الفتاكة بشكل غير مشروع. واعتمدت أيضاً قوانين أخرى للحيلولة

دون وقوع أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الاستخدام المزدوج في يد الإرهابيين والجهات الفاعلة من غير الدول ورصد التبرعات الأجنبية التي تتلقاها المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية.

٨٩ - واختتم قائلا إن الحرب ضد الإرهاب يجب أن يتم خوضها على جميع الجبهات وبدون انتقائية، مشددا على ضرورة عدم التغاضي عن استخدام الإرهاب كأداة لسياسات الدول.

٩٠ - السيد مؤمن (بنغلاديش): قال إن حجم الإرهاب الحالي وتنوعه يجعلانه من أخطر التحديات التي يواجهها السلم والأمن الدوليان ورفاه الإنسان. وأضاف قائلا إن حكومته تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره؛ فليس هناك أي دافع يمكن أن يبرره. وقد قامت حكومته، بقيادة رئيس وزرائها، بشن حرب لا هوادة فيها لاستئصال شرور الطائفية والتطرف والإرهاب من المجتمع البنغالي. ولحسن الحظ، لم يشهد بلده أي هجمات إرهابية خطيرة منذ ست سنوات. وقال إن بنغلاديش طرف في ١٤ صكا دوليا لمكافحة الإرهاب، وإنها صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأوضح أن حكومته تتبع استراتيجية لمكافحة نشر الفكر المتطرف تهدف إلى التثقيف وتمكين المرأة وخلق فرص عمل للشباب ونشر القيم الثقافية العلمانية والمعتدلة من أجل تعزيز التسامح والود واحترام الآخرين. وقد بذلت جهود لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، لا سيما من خلال حظر جميع الجماعات الإرهابية التي حددتها لجنة مجلس الأمن ذات الصلة. وعلى الصعيد التشريعي، اعتمد البرلمان قانون مكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٢، كما سن في عام ٢٠٠٩ أول قانون في البلد لمنع غسل الأموال وجرى تشديد أحكامه في عام ٢٠١٢. كذلك قامت الحكومة بتعزيز وكالات إنفاذ القوانين وأجهزة الاستخبارات عن طريق تزويدها بالتدريب الحديث والمعدات الحديثة. وهي تعمل عن كثب مع البلدان الشريكة على مكافحة الإرهاب العابر للحدود الوطنية، وقد كثفت آلياتها للرصد والإشراف من أج الكشف عن المعاملات المشبوهة.

٩١ - وأعرب عن تأييد وفده الكامل للقيام في الوقت المناسب بإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي بتوافق الآراء، الأمر الذي يتطلب توافقا في الآراء حول تعريف الإرهاب يتضمن تمييزا واضحا بين الإرهاب وبين النضال المشروع ضد الهيمنة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي. وشدد على ضرورة تجنب أي محاولة لربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وينبغي أيضاً أن تعالج الاتفاقية الأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك التفاوت الاقتصادي، والقهر والإقصاء السياسيان، والصراعات الطويلة الأمد وغير المحلولة، والاستعمار الجديد، والقمع، والظلم، وغياب سيادة القانون.

٩٢ - وأعلن أن حكومته ستواصل تطبيق سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الإرهاب والتطرف الديني وانتهاج سياسة خارجية تشجع السلام والديمقراطية والعلمانية والحرية وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة والعدالة الاجتماعية. واختتم قائلا إن تعزيز ثقافة السلام وعدم العنف والحوار بين الأديان والثقافات والتسامح العرقي والديني يمثل سبيلة فعالة لمكافحة الإرهاب في عالم تسوده العولمة بصورة متزايدة.

٩٣ - السيد كوهونا (سري لانكا): قال إن وحشية تنظيم داعش قد صدمت شعب سري لانكا والمجتمع الدولي بأسره، وجددت الاهتمام بالتهديد الذي يمثله الإرهاب. وأوضح أن الطرائق التي يستخدمها تنظيم داعش ليست جديدة؛ بل إنها كانت تُستخدم من قبل من جانب

الجماعات الإرهابية الأخرى، من قبيل جبهة نمور تاميل إيلام للتحرير، التي قامت على مدى ثلاثة عقود بتنفيذ هجمات انتحارية وعمليات قتل جماعي استهدفت مدنيين في سري لانكا. وأكد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وبغض النظر عن مكان ارتكابه والجهة التي ترتكبه والغرض من ارتكابه، يجب أن يدان بالشدة نفسها.

٩٤ - وأضاف قائلا إن التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا والاتصالات قد جعلت مهمة مكافحة الإرهاب أكثر صعوبة. فتنظيم داعش، وعلى غرار الجماعات الإرهابية الأخرى، يستخدم وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، لأغراض سياسية وكذلك لأغراض التجنيد وجمع الأموال. وينبغي للدول أن تقوم بتجميع مواردها وتبادل المعلومات الاستخبارية فيما بينها من أجل التصدي لتلك الظاهرة. وأردف قائلا إنه لا بد من رفض محاولات الجماعات الإرهابية ربط نفسها بدين معين، وتعزيز العداء بين المجموعات الدينية المختلفة. فالدول يجب أن تعمل مع شركاء موثوق بهم قادرين على التأثير في إطار الجماعات الدينية من أجل مكافحة الخطاب الذي يروج له الإرهابيون وتسليط الضوء على التزام جميع الأديان العالم باحترام كرامة الإنسان وحقه في الحياة. واعتبر أن لوسائط الإعلام دورا هاما تؤديه في هذه الجهود. وبالإضافة إلى ذلك، يجب التصدي للعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تولّد شعورا باليأس وتقود الناس إلى التعاطف مع قضية الإرهاب.

٩٥ - وأشار إلى أن الجماعات الإرهابية تعتمد على الشبكات الدولية لنشر أيديولوجيتها وجمع الأموال وشراء الأسلحة، وهي ممولة من شبكة واسعة من المؤسسات التي تعمل بصورة غير مشروعة في مجال غسل الأموال والاتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة. واعتبر أن أحد العوامل الأولّية التي مكّنت سري لانكا من الانتصار على الإرهاب في عام ٢٠٠٩ تمثّل في المساعدة التي تلقتها من أصدقائها في تفكيك الشبكة الدولية لجبهة نمور التحرير.

٩٦ - واعتبر أن تزايد الهجمات الإرهابية مؤخرا في جميع أنحاء العالم يعزز الحاجة الملحة إلى التوصل إلى صيغة نهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وأكد على ضرورة التوصل إلى حلول توفيقية من أجل الخروج من المأزق الذي وصلت إليه اللجنة المخصصة واختتام المفاوضات.

٩٧ - وقال إن حكومته لا تزال ملتزمة بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وهي تؤيد أعمال المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. وأضاف قائلا إن انتصار بلده على الإرهاب في البلد أعطاه أفكارا معمّقة سيسره أن يطلع المجتمع الدولي عليها. وأشار إلى أن سري لانكا طرف في ١٣ صكا دوليا لمكافحة الإرهاب وفي صكوك رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بقمع الإرهاب والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية. كما أنها تشارك بهمة في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة النقل غير المشروع للأموال وتدعم ما تضطلع به الجمعية العامة ومجلس الأمن من أعمال في تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب ووضع القواعد القانونية.

٩٨ - السيد نومونمورا (اليابان): قال إن وفد بلده يضم صوته إلى أصوات الوفود الأخرى في إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي، فإن التهديدات الإرهابية، كتلك التي يطرحها تنظيم داعش، ما زالت تنتشر في جميع أنحاء العالم. وأكد على ضرورة اتخاذ تدابير شاملة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك التدابير الرامية إلى التصدي لتمويل الإرهاب وفرض ضوابط فعالة على الحدود. وأوضح أن حكومته تقوم لهذه الغاية بتنفيذ طائفة واسعة من برامج بناء القدرات في شمال

أفريقيا ومنطقة الساحل والشرق الأوسط بهدف تعزيز الحوكمة الفعالة ومنع سيطرة التطرف العنيف. واعتبر أن السلام والاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا يتسمان أيضا بأهمية حيوية، وقال إن حكومته تبذل جهودا من أجل تعزيز الحوار في مجال مكافحة الإرهاب مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٩٩ - وقال إن الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، ويتجلى ذلك من خلال قيام أكثر من ١٠٠ من الدول الأعضاء، بما في ذلك اليابان، بتقديم القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا. واختتم قائلا إن وفده يرحب بالاستعراض الرابع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب الذي أجري في حزيران/يونيه، ويعلق أهمية على اختتام المفاوضات بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي في الوقت المناسب.

١٠٠ - السيد تِسفاي (إريتريا): قال إن حكومته تدين بشكل قاطع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره؛ فالأعمال الإرهابية تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. وفي العديد من البلدان، يخلّف فشل الدولة فراغا في السلطة يسمح للعناصر الإرهابية باكتساب درجات من السلطة تنذر بالخطر. غير أن الإرهاب لا ينبغي أن يُربَط بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور محوري في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب، التي يجب أن تكون متسقة مع القانون الدولي واحترام قواعد الاشتباك.

١٠١ - وأكد أن إريتريا التي تقع في منطقة القرن الأفريقي، وهي منطقة غير مستقرة، لا تزال بلدا مسالما ومستقرا. وأضاف قائلا إن الحكومة، وعلى الرغم من استمرار التحديات الأمنية في المنطقة والحصار الجائر المفروض على شعب إريتريا لأسباب سياسية، لا تزال محافظة على التماسك الاجتماعي في بلد نصف سكانه من المسلمين ونصفهم من المسيحيين، وذلك عبر اتباع سياسة إشراك الجميع. وقد وضعت تدابير تشريعية مختلفة وتدابير أخرى رامية إلى مكافحة التطرف والإرهاب. وقدمت تقريرها الوطني إلى لجنة مكافحة الإرهاب كما أصدرت مؤخرا إعلانا يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٠٢ - وأردف قائلا إن إريتريا طرف في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته وغيرها من الاتفاقيات الإقليمية، بما في ذلك اتفاقية تجمع دول الساحل والصحراء بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الأمنية. وهي أيضا من مقدمي مشروع القرار الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

١٠٣ - وشدد على ضرورة وجود استجابة عالمية موحدة، تشمل تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، من أجل مكافحة الإرهاب بشكل فعال. كذلك دعا إلى إيلاء تركيز مماثل ورصد قدر مماثل من الموارد لجميع الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك التدابير الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، مثل النزاعات الطويلة الأمد. واختتم قائلا إن فرض عقوبات جائرة ضد البلدان النامية لن يؤدي إلا إلى مفاقمة حالات الفقر والأزمات الاجتماعية والسياسية التي يستغلها الإرهابيون لتعزيز عمليات التجنيد التي يقومون بها وتبرير أنشطتهم الإجرامية.

١٠٤ - السيد مترف (الجزائر): قال إن حكومته تدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله، بغض النظر عن دوافعه، وأكد من جديد تصميمها على مكافحته. ولا ينبغي أن يُربَط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو منطقة جغرافية بعينها. وأكد على ضرورة التوصل إلى اتفاق حول

تعريف الإرهاب، وهو تعريف ينبغي أن يتماشى مع الميثاق والقانون الدولي، وينبغي أن يميز بين أفعال الإرهاب والكفاح المشروع للشعوب التي ترزح تحت نير الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي من أجل تحقيق حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٥١/٤٦. وأضاف أن وفده يؤيد اقتراح عقد مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة لاتخاذ موقف موحد بشأن القضاء على الإرهاب. واعتبر أن من شأن هذا المؤتمر أن يسهم بشأن كبير في حل المشاكل العالقة بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

١٠٥ - وأضاف قائلا إن منع الإرهاب يستلزم تعاونا مستمرا على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. واعتبر أن الإجراءات العقابية وحدها لا تكفي؛ بل ثمة حاجة أيضا إلى الأخذ باستراتيجية سياسية متماسكة، بما في ذلك فتح قنوات الحوار وبذل جهود لفهم الأسباب التي قد تجذب الناس للإرهاب. وقد أدى هذا النهج إلى اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦، وهي استراتيجية يجب أن تبقى مواكبة لآخر المستجدات الحديثة في ضوء التهديدات الناشئة والاتجاهات المتغيرة. واعتبر أن زيادة حوادث الاختطاف وأخذ الرهائن من قبل جماعات إرهابية أمر مثير للقلق. وأوضح أن حكومته تنتهج سياسة معروفة وواضحة تنص على عدم دفع أي فدية أو تقديم أي تنازلات سياسية للخاطفين، ولذلك فإنها ترحب بالتقدم الكبير المحرز في مجال منع دفع مبالغ أو تقديم تنازلات من هذا القبيل أثناء الاستعراض الرابع للاستراتيجية العالمية الذي يعقد مرة كل سنتين.

١٠٦ - وأردف قائلا إن الجزائر كانت رائدة في العديد من المبادرات والصكوك الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتي لا تزال تضطلع بدور مهم في المنطقة الأفريقية. وقال إن الاتحاد الأفريقي أثبت، من جانبه، التزامه بمكافحة الإرهاب من خلال قراره بإدانة دفع فدية لجماعات إرهابية، وتعيين ممثل خاص معني بالتعاون في مكافحة الإرهاب، وإنشاء لجنة فرعية معنية بالإرهاب ضمن مجلس السلام والأمن التابع لها. وفي اجتماع عقده المجلس مؤخرا، اعتُمد بيان يحث الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وكفالة عدم استفادة الجماعات الإرهابية من عائدات الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. ودعا البيان أيضا إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للدول الأعضاء عن تمويل الإرهاب، عرضت الجزائر استضافته.

١٠٧ - وبالنظر إلى الحالة في منطقة الساحل، فإن حكومته تركز بشكل خاص على دعم المنتديات والآليات التي تيسر التعاون الأمني بين الدول من خلال تدابير مراقبة الحدود وتبادل المعلومات الاستخبارية. فعلى سبيل المثال، شاركت الجزائر حكومة كندا في رئاسة الفريق العامل التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب المعني ببناء القدرات في منطقة الساحل، وشاركت أيضاً في هيئة الأركان العامة المشتركة لشؤون العمليات في منطقة الساحل ووحدة الدمج والاتصال لمنطقة الساحل. وأشار إلى أن نشر القوات العسكرية على حدود البلد ساعد في ضمان الأمن الوطني ليس للجزائر فحسب، بل أيضا لجيرانها. وقال أيضا إن حكومته تواصل أيضا الإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في المغرب العربي وشمال مالي ومنطقة الساحل، مع إيلاء الاحترام الكامل لمبادئ سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

١٠٨ - وأعرب عن ترحيب حكومته بالتدابير المتخذة خلال الاستعراض الرابع الذي يجري كل سنتين للاستراتيجية العالمية، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٤، التي تستهدف توطيد التعاون بين جميع أصحاب المصلحة من خلال تعزيز تعبئة الموارد وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وأشار إلى

أن لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب دوراً هاماً في ذلك الصدد عن طريق تنسيق هذه الجهود وتوفير الدعم التقني للدول الأعضاء في مجالي وضع السياسات وبناء القدرات.

١٠٩ - وأشار إلى أن مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أصبح، في عامه الأول من التشغيل، أحد الكيانات الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة، لمكافحة الإرهاب. وأعرب عن ارتياح حكومته لمستوى التعاون فيما بين هيئات الأمم المتحدة المشاركة في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب، بما في ذلك المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب.

١١٠ - السيد الخالدي (العراق): قال إن حكومته تدين بشكل قاطع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. واعتبر أن الإرهاب ما زال يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين يجب التصدي له من خلال وضع استراتيجية شاملة وموحدة بقيادة الأمم المتحدة. وشدد على ضرورة تعاون الدول على الصعيدين الإقليمي والدولي لمواجهة الأعمال الإرهابية وتسليم أو محاكمة مرتكبيها، وفقا للمعايير الدولية.

١١١ - وأضاف قائلا إن مؤتمر بغداد الدولي الأول لمكافحة الإرهاب عقد في ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠١٤، وتُوِّج باعتماد توصيات هامة بشأن جملة أمور منها دعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب، ولا سيما الجهود العملية التي تبذلها الدول من أجل منع استخدام أراضيها كقاعدة للقيام بأعمال إرهابية ضد دول أخرى، وتنفيذ القرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وإعلان يوم دولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب. وأعرب عن أمل حكومته في أن يُعقد المزيد من هذه المؤتمرات كل عام.

١١٢ - وبعد مرور ثلاثة أشهر على انعقاد المؤتمر، بدأ تنظيم داعش شن حملة إرهابية واسعة النطاق في جميع أنحاء العراق واحتل عددا من المدن الهامة. وشكلت الأعمال البربرية التي قام بها هذا التنظيم انتهاكا لحق المواطنين العراقيين، سواء من الأغلبية أو الأقليات، في الحياة، كما أن هذه الأعمال عاثت فسادا بتراث البلد الثقافي والتاريخي وقوضت عملياته الديمقراطية والسياسية. ولهذا، فإن حكومته ترحب بقيام مجلس الأمن مؤخرا باتخاذ القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) الهادفين إلى التصدي لتنظيم داعش، كما أنها تقدر تقديرا بالغا مختلف المبادرات الدولية الرامية إلى دعم العراق في حربه ضد الإرهاب. وتدعو حكومته أيضا إلى الاضطلاع بمزيد من المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل مكافحة تنظيم داعش، بالتنسيق مع التدابير الأخرى لمكافحة الإرهاب المتخذة من جانب كل من مجلس الأمن والجمعية العامة.

١١٣ - وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على مدى عدة عقود، بما في ذلك اعتماد عدد من الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، فإن العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم ما زال يعاني من الهجمات الإرهابية الوحشية. وشدد على أهمية أن يتفق المجتمع الدولي على تعريف للإرهاب وأن يدرس الأسباب الكامنة وراءه وأن يتخذ الخطوات اللازمة للقضاء عليه. واختتم قائلا إن وفده يأمل في أن يعزز مؤتمر بغداد المقبل المعني بمكافحة الإرهاب المزمع عقده في عام ٢٠١٥ التقدم المحرز في هذا الصدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٥.